البيئة الممكنة لمشاركة المواطن الفاعلة فى الشأن العام: منظور تنموى

مسعد رضوان*

على الرغم مما تشهده عديد من الدول النامية من حراك نحو تعميق فلسفة الحوكمة، لاسيما فى تحقيق التنمية المستدامة، وما تتداوله الأدبيات من مفاهيم ومصطلحات تؤكد على الحق فى مشاركة المواطن فى تقرير الأجندة التنموية، فإن واقع التجربة المصرية يشير إلى أن مشاركة الأطراف المعنية فى صياغة السياسات التنموية لم تحقق النتائج المرجوة. وبناء عليه تهدف المقالة الحالية إلى اقتراح عدد من المحاور لدراسة البيئة الممكنة للمشاركة فى صياغة سياسات التنمية واختبارها ميدانيًا، مع إلقاء الضوء على الحالة المصرية من منظور المصفوفة المقترحة، واعتمادًا على المصادر المتاحة.

تقديم

يمثل مفهوم التمكين مطلبًا جوهريًا فى السياق المصرى، لا سيما فى ظل التطورات الحالية، وشروق عهد جديد نحو مزيد من الحريات المتعلقة بأنشطة ومبادرات المجتمع المدنى، خصوصًا من قبل المواطنين من تلك الفئات التى استشعرت وخاضت تجربة التهميش لفترات غير قصيرة ومنها الشباب والنساء. لا شك أن التفاعلات بين الحكومة والمواطن فى مناخ ديمقراطى تمثل إحدى الغايات المهمة التى تسعى النظم السياسية إلى التأكيد عليها، وتشمل تلك التفاعلات نطاقًا واسعًا من المجالات، ابتداء من مناقشة أجندة الأولويات المختلفة التى تخص الصالح العام، وانتهاء بتقديم الخدمات المقررة للمواطنين.

* أستاذ الإدارة العامة والمحلية المساعد– كلية الإدارة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

مشكلة ومنهجية الدراسة

تشهد العديد من الدول النامية حراكًا نحوتعميق فلسفة الحوكمة (Goverence) ولاسيما فى تحقيق التنمية المستدامة، حيث تداولت الأدبيات مفاهيم مثل التنمية المرتكزة على الحقوق Rights- Based Approach؛ والنهج الحقوقى فى التنمية[١]؛ والتمكين؛ والسياسات العامة المرتكزة على الأدلة والبراهين Evidence - Based Policy وغير ذلك من المصطلحات التى تؤكد على الحق فى مشاركة المواطن فى تقرير الأجندة التنموية التى تؤثر على حياته[٢]. إلا أن واقع التجربة التنموية فى الحالة المصرية يشير إلى أن مشاركة الأطراف المعنية فى صياغة السياسات التنموية لم تحقق النتائج المرجوة، على الرغم من توفر الإرادة السياسية الجادة نحو المشاركة الفعالة والدعوة لذلك فى العديد من المناسبات، تقود النتيجة السابقة إلى ضرورة البحث عن أسباب التأخر فى تحقيق المشاركة الفعالة فى صياغة وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة، ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح عدد من المحاور لدراسة البيئة الممكنة للمشاركة فى صياغة سياسات التنمية واختبارها ميدانيًا، وكذلك إلقاء الضوء على واقع الحالة المصرية من منظور المصفوفة المقترحة وبالاعتماد على المصادر المتاحة من الدراسات والتقارير الوطنية والدولية. وتسعى الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات البحثية الرئيسة وهى: ما أثر تبنى مفهوم البيئة الممكنة على تحقيق التنمية المستدامة؟ وهل يوجد إطار مفاهيمى وأداة تطبيقية يمكن توظيفها فى تقييم البيئة الممكنة للمشاركة فى صياغة وتنفيذ السياسات التنموية فى السياق المصرى؟ وما درجة تأثير العوامل الممكنة أو المعوقة على مبادرات المواطنين للمشاركة الفعالة؟

تعتمد منهجية الدراسة على مراجعة الأدبيات المتعلقة بمفهوم إطار البيئة الممكنة Enabling Environment فى مجال التنمية سواء على مستوى

الأدبيات الدولية أو الوطنية، وذلك سعيًا نحو طرح مسودة أولية لإطار مفاهيمى، يمكن أن يستخدم فى وضع منظومة تطبيقية لدعم المشاركة فى صياغة وتنفيذ السياسات التنموية فى الحالة المصرية. ومن الجدير ذكره فى هذا السياق أن الدراسة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التى تحيط بالحالة المصرية. وسوف تستخدم المحاور المقررة للبيئة الممكنة فى استقراء المؤشرات والتقارير الخاصة بالحالة المصرية، وذلك لتوفير دلالات علمية مبنية على بيانات مستخرجة من مصادر موثقة.

وتتناول الدراسة ستة أجزاء رئيسة بالإضافة للمقدمة ومنهجية وأهداف الدراسة وهى: السياسات العامة كآلية للمشاركة الفاعلة، وأهمية مشاركة المواطن فى صنع السياسات العامة، والتعريف المفاهيمى لمصطلح البيئة الممكنة، ورؤية منظمة سيفكس حول البيئة الممكنة، ومصفوفة تحليل البيئة الممكنة فى الحالة المصرية، والنتائج العامة والتوصيات.

أولا: السياسات العامة كآلية للمشاركة الفاعلة

يطرح "كمال المنوفى" فى دراسته حول السياسة العامة وأداء النظام السياسى مجموعة من التعريفات المتداولة فى الأدبيات للسياسات العامة منها "التخصيص السلطوى للقيم على مستوى المجتمع ككل"، و"ما تفضله وما لا تفضله الحكومة"، وأنها "منهج عمل قصدى أو هادف يتبعه فاعل أو أكثر فى التعامل مع مشكلة ما" و بأنها "مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام". ويخلص من ذلك بأن السياسة هى " مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشئون الخارجية أو الدفاع أو الأمن"[٣]. وتشير الأدبيات إلى عدد من المناهج التى توظف فى تحليل السياسات العامة ومنها: السياسة العامة كنشاط مؤسس، وطبقًا لهذا المنهج يُنظر إلى السياسة العامة على أنها نشاط تباشره المؤسسات الحكومية.

ومنهج آخر ينظر إلى السياسة العامة كتوازن بين الجماعات، ووفقاً لنظرية الجماعة لا تعد العملية السياسية إلا أن تكون صراعاً بين الجماعات فى سبيل التأثير على السياسة العامة للدولة. ورؤية أخرى تنظر للسياسة العامة كمخرج للنظام السياسى حيث إنه وفقًا لنظرية النظم، تعد السياسات العامة بمثابة مخرجات أو استجابات النظام السياسى للمدخلات (الضغوط والمؤثرات) الصادرة إليه من البيئة [٤]. لا شك أن عملية صنع السياسات العامة هى دائمًا مسألة طرح مجموعة من الاختيارات، ولكن فى حدود عدد من القيود، وليس بالضرورة كل القيود مادية، ولكن قد يعود بعضها إلى العوامل الاجتماعية والسياسية[٥].

فى حين يوجد منحى آخر لدراسة السياسات العامة يتبنى مفهوم شبكة السياسات Policy Network؛ وتعرف شبكة السياسات باعتبارها مجموعة من العلاقات المستقرة نسبيًا والتى ليست فى الشكل الهرمى وبينها درجة من الترابط بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، الذين يشتركون فى عدد من المصالح التى تتعلق بالسياسات وتوزيع الموارد لتحقيق المصالح المشتركة [٦].
وتشير العديد من الدراسات إلى أن عملية صناعة السياسات تتضمن مجموعة من العمليات، التى إذا تم اتباعها فسوف تقود إلى نتائج محددة بمخرجات تتوقف على طبيعة المدخلات والتفاعلات[٧].

ثانيا: أهمية مشاركة المواطن فى صنع السياسات العامة

تتناول أدبيات البنك الدولى مفهوم المشاركة المدنية على أنها مشاركة الجهات الخاصة فى المجال العام، التى تتم من خلال التفاعل المباشر وغير المباشر لمنظمات المجتمع المدنى والمواطنين مع الحكومة والمؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات التجارية للتأثير على صنع القرار أو متابعة الأهداف المشتركة، وذلك من أجل تعظيم إمكاناتها للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز

المساءلة الاجتماعية، وتوجد حاجة إلى وجود الأطر القانونية والأنظمة والحوكمة والمعايير الثقافية التى تساعد على إيجاد بيئة مواتية أكثر فى المجتمع المدنى[٨].

تواجه الحكومات المختلفة العديد من التحديات والتى ولدت الحاجة الملحة من أجل توظيف مفهوم السياسات المرتكزة على الأدلة والبراهين، مما يتطلب المزيد من التشاور مع مختلف الأطراف المعنية [٩]. وتساعد المشاركة الفعالة للمواطن فى عملية صنع السياسات العامة على تحقيق عدد من النتائج المهمة ومنها اختيار الأولويات التى تمس احتياجات المواطن الحقيقية، ووضع التصورات المجدية فنيًا واقتصاديًا للتعامل مع تلك الأولويات، وأيضا بناء مزيد من الثقة فى الأجهزة الحكومية، وهو ما يزيد من رأس المال الاجتماعى للمنظمات الحكومية. ولقد أشارت العديد من الدراسات بأنه جنبًا إلى جنب مع المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية مثل العمر ومستوى الدخل، فإن مفاهيم مثل رأس المال الاجتماعى هى أيضًا من العوامل الاجتماعية المهمة التى تزيد من درجة الثقة السياسية فى الحكومة [١٠].

وتشير الأدبيات إلى مجموعة من الضوابط الرئيسة من أجل تفعيل العمليات المتعلقة بالمشاركة فى صنع السياسات العامة وهى: التأكيد على عدم انفراد الجهاز الحكومى بالتصميم والتنفيذ؛ وتنمية قدرات الموارد البشرية فى القطاع الحكومى؛ وبناء آلية فعالة لتدفق المعلومات بالجهاز الإدارى بالدولة[١١]. ومن ثم كان من الأهمية بمكان البحث فى مفهوم البيئة الممكنة للمشاركة الفعالة فى صنع السياسات أو الشأن العام فى مجمله.

ثالثا: التعريف المفاهيمى لمصطلح البيئة الممكنة

تناولت العديد من الأدبيات مفهوم البيئة الممكنة من منظور المشاركة السياسية، وذلك فى إطار تحليل العوامل الدافعة والمعوقة للمشاركة الفعالة[١٢].

إلا أن مفهوم البيئة الممكنة فى سياق دراسات التنمية المستدامة لم يتم تناوله بالتحليل الكافى ومن منظور متخصص إلا منذ فترة قريبة، وذلك تزامنًا مع تنامى رؤية جديدة لإحداث التنمية فى بلدان دول العالم الثالث تقوم على أسس حقوقية "التنمية المرتكزة على الحقوق" ومرتبطة بتحقيق الاستدامة.

تمثل البيئة الممكنة Enabling Environment مصطلحًا مهمًا وجوهريًا يطرحه العاملون فى حقل التنمية بكل أبعادها، يتساوى فى ذلك المنظمات الدولية والمحلية. ذلك أن التساؤل الرئيسى الذى يشغل بال الجميع هو: ما العوامل الدافعة والتحديات التى تواجه بناء التنمية المستدامة القائمة على منظومة الشراكة والملكية ودعم النهج الحقوقى فى التنمية، ومن ثم ظهر مفهوم البيئة الممكنة. وتشير الأدبيات إلى صعوبة الاتفاق حول المفهوم سواء من الناحية المفاهيمية أو الأبعاد المحددة له(١٣). ويشير المفهوم إلى أهمية دعم أثر التدخلات التنموية والتحول من مجرد التفكير فى توفير آليات داخل البرامج والمشروعات من أجل إحداث الاستمرارية، إلى العمل فى بيئة أكثر رحابة تُعنى بالبيئة المحيطة، والتأثير فى السياسات. ومن ثم اهتمت العديد من الجهات بالبيئة المحيطة بالتدخلات التنموية، ومثال ذلك البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى. ويمكن أن توجد البيئة الممكنة بشكل جدى، ريثما كان هناك تعاون وشراكة بين الحكومة والمجتمع المدنى، وتركز هذه الشراكة على أوجه التكامل بينها وليس مجرد البحث عن مناطق الخلاف(١٤).

لقد دعت القمة العالمية بكونبهاجن عام ١٩٩٥ إلى دعم مفهوم البيئة الممكنة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، انطلاقًا من رؤية أساسية مفادها أن البشر هم محور التنمية المستدامة، وأن التنمية الاجتماعية لابد وأنها تنبثق من بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ملائمة وداعمة(١٥). وتعرف أدبيات البنك الدولى مفهوم البيئة الممكنة على أنها "مجموعة من الظروف

– غالبا مترابطة– والتى تؤثر على قدرة المواطنين ومنظمات المجتمع المدنى للمشاركة في عمليات التنمية بطريقة مستدامة وفعالة، سواء على مستوى السياسات أو البرامج أو مستوى المشروعات". وتشمل تلك البيئة الأبعاد القانونية والتنظيمية وأطر السياسات العامة، والسياسية، والاجتماعية والثقافية والعوامل الاقتصادية، كما أنها تتضمن أيضًا عوامل مؤسسية داخل المجتمع المدني ينبغى النظر إليها عند التفكير فى مضمون البيئة الممكنة [١٦].

لقد أشارت إصدارة البنك الدولى الخاصة بالتنمية الاجتماعية "Social Development Notes" [١٧] إلى مفهوم البيئة الممكنة، على أنها مجموعة العوامل الخارجية التى تشكل السياق الذى يعمل به المجتمع المدنى، والتى تمثل عوامل معوقة أو دافعة. وتلك العوامل تتضمن: البيئة التشريعية والقانونية؛ والعوامل السياسية وإطار الحوكمة؛ والخصائص الثقافية والاجتماعية؛ والظروف الاقتصادية. وقد تم وضع مصفوفة تترجم هذه العوامل إلى محددات، يمكن أن تستخدم فى دراسة البيئة الممكنة لفعالية المجتمع المدنى وأطلق عليها "ARVIN" Association; Resources; Voice; Information; Negotiation وتضع المصفوفة المقترحة من البنك الدولى إطارًا عامًا لمحددات يمكن أن تستخدم فى دراسة البيئة الممكنة، ولكن تحتاج المصفوفة إلى المزيد من التفصيل الذى يساعد على إجراء عمليات التحليل للبيئة الممكنة بدرجة دقة أكثر، وكذلك إمكانية توظيف مخرجات الأداة فى عمل خطة لدعم البيئة الممكنة.

ويعرض "ديريك" Derick W. Brinkerhoff لعدد من التعريفات الخاصة بمفهوم البيئة الممكنة، حيث يعرفها بشكل عام بأنها "مجموعة الظروف المتداخلة مثل الظروف القانونية، والبيروقراطية، والمادية، والمعلوماتية، والسياسية، والثقافية، التى تؤثر على قدرات الفاعلين من أجل الانخراط فى العمليات التنموية بشكل فعال ومستدام". ومن أجل أن تكون تلك

المفاهيم فعالة فإنه يجدر أن يتم تحليل كل عنصر بشكل منفصل من أجل تحديد مكوناته الرئيسية، ومدى تأثيره على الفضاء المحيط بالعمليات التنموية.

رابعا: رؤية منظمة سيفكس حول البيئة الممكنة

تعرف منظمة سيفيكس Civicus "التحالف العالمى لمشاركة المواطنين المجتمع المدنى بأنه "الفضاء الموجود خارج نطاق الأسرة، والدولة، والسوق، والتى تم إيجاده بواسطة الأفراد أو الأفعال الجماعية أو المنظمات أو المؤسسات من أجل أن تشارك برؤيتها واهتماماتها"(١٨).

ولقد صممت منظمة سيفكس عام ٢٠١٣ منظومة لقياس البيئة الممكنة يطلق عليها قائمة مؤشرات البيئة الممكنة Enabling Environment Index "EEI". وتقيس منظومة البيئة الممكنة الظروف التى تؤثر على قدرات المدنيين سواء كانوا أفرادًا أو بشكل جماعى، من أجل المشاركة فى المجتمع المدنى. ويبنى منهج سيفكس على منظومة التمكين والقدراتِ، والتى تؤكد على تحديد تلك العوامل التى تجعل الأفراد قادرين على تحقيق أهدافهم. ومن ثم فإن منظومة البيئة الممكنة (EEI) لا تقيس العوامل المتعلقة بالحوكمة والسياسات، والتى تؤثر بشكل مباشر على المجتمع المدنى فحسب، بل تدرك أيضًا العوامل الاقتصادية الاجتماعية، والعوامل الثقافية الاجتماعية. وتتميز قائمة المؤشرات المتعلقة بالبيئة الممكنة بأنها تساعد على إثارة النقاش المجتمعى حول تداعيات البيئة المحيطة وهو ما يساعد –ليس فقط– على قياس مدى مساهمة البيئة فى تنشيط المساهمات المجتمعية، ولكن أيضًا خلق درجة أكبر من الوعى (١٩).

ويعرف دليل سيفيكس البيئة الممكنة (EEI) بأنها: "مجموعة الظروف التى تؤثر على قدرات المواطنين سواء كانوا أفرادًا أو فى شكل منظم من أجل المشاركة فى فضاء المجتمع المدنى بشكل مستدام وطوعى" (٢٠).

وتتكون منظومة قياس البيئة الممكنة الخاصة بمنظمة سيفيكس من ٥٣ مؤشرا تصنف إلى٣ محاور رئيسية و١٧ محورًا فرعيًا، والتى يتم أخذ المتوسط لها. ويمثل المحور الخاص بالحوكمة ٥٠٪ من قيمة الدرجات النهائية، فى حين أن الأبعاد الاقتصادية والثقافية تأخذ ٢٥٪ لكل منها، كما يلى:

جدول (١)

منظومة قياس البيئة الممكنة

المحور	العناصر الفرعية
البيئة الاقتصادية الاجتماعية	– التعليم – الاتصالات – المساواة – المساواة فى النوع الاجتماعى
البيئة الاجتماعية الثقافية	– الرغبة فى المشاركة – التسامح – العطاء والتطوع – الثقة
البيئة المتعلقة بالحكم الرشيد	– البنية التحتية للمجتمع المدنى – الحوار الخاص بالسياسات العامة – الفساد – الحقوق السياسية والحريات – الحركة فى المجتمع – سيادة القانون – الحقوق الشخصية – الإطار القانونى للمنظمات غير الحكومية – حرية الإعلام

Source: Civicus: World Alliance For Citizen Participation. The Civicus 2013 Enabling Environment index, op.cit.

وتشير مصفوفة سيفيكس السابقة إلى تناول متكامل للأبعاد اللازمة لتفعيل المشاركة، إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن استكمال البيانات المطلوبة لتقدير حالة البيئة الممكنة طبقًا لمصفوفة سيفيكس تعتمد بدرجة كلية على البيانات الواردة فى المرجعيات الدولية والمحلية مثل تقارير التنمية البشرية، تقارير البنك الدولى، والتقارير الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية الأخرى مثل تقرير العطاء العالمى، وغير ذلك، وقد لا تكون البيانات الواردة بتلك التقارير حول وضع دول العالم الثالث مكتملة ومن ثم تتأثر دقة التقديرات الخاصة بالمحاور المختلفة، كما أن المؤشرات ومصادرها تقيس الحالة على مستوى الدولة وتحتاج إلى مشروع متكامل لاستكمال قائمة المؤشرات. إضافة إلى ذلك فإن الأداة لا تساعد بشكل فعال فى إجراء عمليات تحليل على قطاعات تنموية محددة أو مناطق جغرافية.

خامسا: **مصفوفة تحليل البيئة الممكنة فى الحالة المصرية**

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدبيات المتعلقة بتحليل البيئة الممكنة ذات الصلة بالأنشطة والمبادرات التى يقوم بها أعضاء المجتمع المدنى بالإضافة إلى مصفوفة سيفيكس، وقد تم تحليل إمكانية استخدام أى من الأدوات المطروحة لدراسة البيئة الممكنة فى الحالة المصرية سواء على مستوى الدولة أو المستوى القطاعى، أخذًا فى الاعتبار مجموعة من الأبعاد المهمة وهى: مراعاة السياق المجتمعى المصرى، وأن الهدف الرئيسى وهو تفعيل مشاركة المواطنين؛ لا سيما الفئة الشبابية فى المبادرات المجتمعية الساعية نحو دعم المشاركة فى الشأن العام، وأن ينظر لهذا الطرح الأولى على أنه نواة يمكن تطويرها مستقبلاً سواء بالإضافة أو الحذف. وقد اعتمد الباحث على الخبرة الميدانية أثناء الدراسة المتعلقة بالبيئة الممكنة والتى تم تنفيذها فى مجال المساءلة الاجتماعية، حيث راجع الباحث العناصر المقترحة مع عدد من

العاملين والمتخصصين فى مجال المنظمات الدولية والمحلية المعنية بدراسة وتحليل البيئة الداعمة للمشاركة، وذلك من خلال عقد عدد من الجلسات البؤرية مع المتخصصين على المستوى المركزى والمحلى "عدد من المحافظات" من خلال "برنامج الحوكمة والمشاركة المدنية" [*]. وقد خلصت الدراسة إلى تصميم أداة أولية من إجل اختبار المؤشرات فى الواقع الميدانى، وتكونت الأداة من عدد ٨ محور رئيسية تتألف من ٩٣ مؤشرًا كما يلى:

جدول (٢)

مؤشرات البيئة الممكنة لمبادرات المواطنين فى مجال المساءلة الاجتماعية

المحور	عدد المؤشرات	المحور	عدد المؤشرات
المحور الأول: محور الثقافة والبيئة الاجتماعية	١٢	المحور الخامس: محور المنظمات الحكومية	٦
المحور الثانى: محور التعليم	٥	المحور السادس: محور منظمات المجتمع المدنى	٢٨
المحور الثالث: محور التوازن فى النوع الاجتماعى وتكافؤ الفرص (النساء – الشباب)	١٠	المحور السابع: محور حرية وتداول المعلومات	١١
المحور الرابع: محور تكنولوجيا الاتصالات	٤	المحور الثامن: محور الإعلام	١٧
إجمالى عدد المؤشرات			٩٣

[*] هيئة كير الدولية، برنامج الحوكمة والمشاركة المدنية Get Youth on Board (GYOB) Initiative، دراسة حول تحليل عوامل البيئة الممكنة لمبادرات المواطنين فى مجال المساءلة الاجتماعية. (القاهرة: هيئة كير الدولية، ٢١٠٤).

وقد تم اختبار الأداة فى الواقع العملى من خلال عقد عدد ٤ لقاءات بؤرية تضم ممثلين عن الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدنى، والإعلاميين والمنظمات الدولية. وأشارت نتائج المقابلات البؤرية إلى ضرورة إعادة صياغة قائمة المحاور والمؤشرات الدالة عليها، بحيث تكون متسقة مع الأدبيات الدولية فى مسألة قياس البيئة الممكنة بعد مراعاة ضبط المؤشرات من أجل أن تتماشى مع السياق المصرى.

سادسا:التحليل العام للبيئة الممكنة للمشاركة فى الشأن العام فى السياق العام المصرى

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحليلاً عامًا للمحاور المطروحة لتحليل البيئة الممكنة لمشاركة المواطنين فى الشأن العام على مستوى الدولة، وذلك فى إطار السعى نحو استخلاص بعض الدروس المستفادة. وقد اعتمدت الدراسة فى هذا الجزء على التحليلات الواردة فى الأدبيات والتقارير المصرية والدولية ذات الصلة. وفيما يلى عرضا للمحاور المقترحة لتحليل البيئة الممكنة للمشاركة الفعالة للمواطنين:

المحور الأول: **محور الثقافة والبيئة الاجتماعية**

تتكون البيئة الثقافية من المؤسسات وغيرها من القوى الأخرى التى تؤثر على القيم الأساسية للمجتمع وإدراكات أفراده وتفضيلاتهم وسلوكهم. والثقافة هى التراث الفكرى الذى تتميز به جميع الأمم عن بعضها البعض، حيث تختلف طبيعة الثقافة وخصائصها من مجتمع لمجتمع آخر، وذلك للارتباط الوثيق الذى يربط بين واقع الأمة وتراثها الفكرى والحضارى. وقد ينظر للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والتفسيرات العقلية والرموز والأيديولوجيات، وماشاكلها من المنتجات العقلية، أو على أنها تشير إلى النمط الكلى لحياة شعب ما، والعلاقات الشخصية بين أفراده وكذلك توجهاتهم[٢١] .

يتناول محور الثقافة والبيئة الاجتماعية عددا من الأبعاد وهى: وعى المجتمع والمشاركة السياسية فى العملية الديمقراطية، والمشاركة فى التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدنى المختلفة (حزب – نقابة – جمعية أهلية)، والأنشطة المتعلقة بالتطوع، والبعد الدينى والثقافى والقيمى.

أ- وعى المجتمع والمشاركة السياسية فى العملية الديمقراطية

وتعد المشاركة فى الحياة السياسية من الحقوق الأساسية لأى مواطن، ولقد مرت الحياة السياسية بمصر بفترات طويلة من التدهور والفتور، لازمتها حالة من العزوف عن المشاركة. لقد أجرى مركز استطلاع الرأى العام بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فى مايو ٢٠١١، استطلاعًا للرأى حول مشاركة المصريين فى الحياة السياسية، وذلك على عينة من المواطنين البالغين (١٨ سنة فأكثر) بغرض التعرف على مدى مشاركتهم فى الحياة السياسية، من خلال قياس مدى حرصهم على المشاركة بكل صورها وأشكالها، وقد بلغ عدد الاستجابات الفعلية ١٠٦٢ استجابة. واستخلصت الدراسة أن ٨٢٪ من المواطنين بالعينة يتابع الأخبار السياسية إما دائمًا أو أحيانًا، و٨٧٪ منهم يقومون بمناقشة تلك الأخبار – إما دائمًا أو أحيانًا– مع الأهل أو المعارف، و٦٪ فقط من المواطنين بالعينة حضروا ندوات سياسية خلال العام الماضى [٢٢].

لقد تضمن مؤشر الديمقراطية الصادر عن مجلة الإيكونوميست عام ٢٠١٢ خمسة محاور رئيسية حول ممارسة الديمقراطية، وقد جاءت النتائج المتعلقة بمصر كما يلى [٢٣]:

جدول (٣)

تحليل نتائج مصر فى مؤشر الإيكونوميست للديمقراطية

	الترتيب العام	الدرجة الكلية (١٠)	درجة العمليات الإنتخابية Electoral process and pluralism (١٠)	درجة الوظائف الحكومية Functioning of government (١٠)	درجة المشاركة السياسية Political participation (١٠)	الثقافة السياسية Political culture (١٠)	الحريات المدنية Civil liberties (١٠)
٢٠١٢	١٠٩ من عدد ١٦٧	٤,٥٦	٣,٤٢	٤,٦٤	٥	٥,٦٣	٤,١٢

Source: The Economist. 2013Democracy index 2012, Democracy at a standstill. A report from The Economist Intelligence Unit. Available at (http://www.eiu.com/).

ويتضح من الجدول السابق أن العمليات الانتخابية تأتى فى أضعف المناطق ثم تليها الحريات المدنية. وقد أشار التقرير إلى تطور مؤشر الديمقراطية فى مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٦- ٢٠١٢ كما يلى:

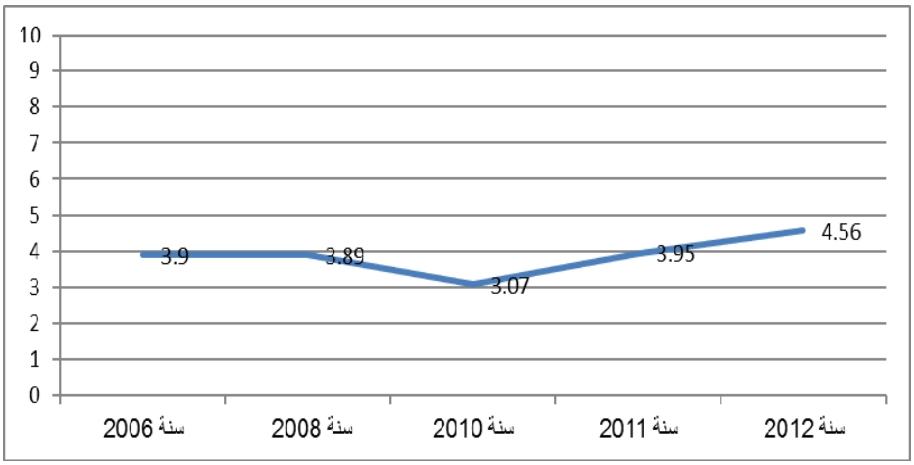

شكل (١)

تطور الديمقراطية فى مصر طبقا لمؤشر الإيكونومست

Source: Based on data from The Economist (2012), op.cit.

وهو ما يشير إلى بدء مرحلة جديدة من الوعى السياسى تمثل رافدًا مهمًا لظهور بيئة أكثر تمكينًا للمشاركة.

ب- المشاركة فى التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدنى المختلفة (حزب – نقابة – جمعية أهلية)

فى دراسة حول المشاركة السياسية للمصريين عام ٢٠١١ عبر ٩٩٪ من العينة أنهم ليسوا أعضاء فى أى أحزاب سياسية فى الوقت الحالى. و١٢٪ من المواطنين بالعينة – فيما عدا من هم أعضاء فى أحزاب سياسية – لديهم النية للاشتراك فيها. و١٣٪ فقط من المواطنين بالعينة أعضاء فى نقابة ما، فى الوقت الحالى، و٩٪ فقط من المواطنين بالعينة أعضاء حاليًا فى إحدى الجمعيات الخيرية أو الأهلية[٢٤].

وقد دلت العديد من التقارير أن المشاركة المدنية للشباب فى مصر ضعيفة للغاية، سواء من حيث المشاركة فى جماعات أو فى أنشطة منظمة أو فى العمل التطوعى. ومع ذلك، فإن النشء والشباب على بينة بالمشكلات الاجتماعية فى البلاد، ويصنفون بعض القضايا بأنها على درجة عالية من الأهمية مثل الحد من الفقر، والنمو الاقتصادى، والصحة، وإصلاح التعليم. إلا إنهم لا يستثمرون الوقت لمعرفة المزيد حول القضايا الاجتماعية والسياسية من وسائل الإعلام المتاحة، المطبوعة، أو المذاعة، أو عبر الإنترنت[٢٥].

ج- الأنشطة المتعلقة بالتطوع

خلص عدد من الدرسات إلى عزوف الشباب المصرى عن المشاركة فى الأعمال التطوعية[٢٦]، كما تشير الدراسات أيضا إلى أن أعداد الأسر المصرية التى شاركت بأموالها ومجهوداتها فى أعمال الخير يقدر بنحو ١٥,٨ مليون أسرة خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ٨٦,٧٪ من إجمالى أسر الجمهورية، وقد بلغ تقدير إجمالى ما تنفقه هذه الأسر على العطاء الخيرى نحو ٤,٥ مليار جنيه

سنويًا[٢٧] لقد جاء ترتيب مصر فيما يخص مؤشر العطاء العالمى World Giving Index رقم (١٠٥) من بين ١٣٠ دولة، وذلك بنسبة ٢٣٪ متوسط مؤشر العطاء، وكانت نسبة المؤشرات المختلفة كما يلى [٢٨]:

جدول (٤)

تحليل بيانات مصر فى مؤشر العطاء العالمى عامى ٢٠١٣ و ٢٠١٤

السنة	الترتيب على مستوى العالم	النسبة المئوية لإجمالى درجات المحاور	مساعدة الغرباء		التبرع بالمال		التبرع بالوقت	
			ترتيب (على مستوى العالم)	نسبة	ترتيب (على مستوى العالم)	نسبة	ترتيب (على مستوى العالم)	نسبة
٢٠١٣	١٠٥	٢٣٪	٦٦	٤٧٪	٩٦	١٥٪	١٢١	٧٪
٢٠١٤	١٢٠	٢١٪	٩٨	٤٠٪	٩٧	١٥٪	١٢٥	٧٪

Source: Charities Aid Foundation. WORLD GIVING INDEX 2013: A global view December 2013. Available at of giving trends. (https://www.cafonline.org/pdf/WorldGivingIndex2013_1374AWEB.pdf).
Source: Charities Aid Foundation. WORLD GIVING INDEX 2014: A global view November 2014. Available at of giving trends. (https://www.cafonline.org/pdf/WorldGivingIndex2013_1374AWEB.pdf).

ويشير الجدول السابق إلى تراجع الاهتمام بالعمل التطوعى من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، وهو ما يوضحه تراجع الترتيب الدولى.

د- البعد الدينى والثقافى والقيمى

أجرى مركز استطلاع الرأى العام بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار دراسة على عينة من المواطنين البالغين (١٨ سنة فأكثر) بهدف معرفة رؤيتهم لمدى تدين الشعب المصرى، وآرائهم فى كيفية التعامل مع الديانات الأخرى، بالإضافة إلى التعرف على آرائهم فى الجمع بين الدين والسياسة. وقد بلغ عدد الاستجابات الفعلية ١٠٧٤ استجابة. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج المهمة، حيث رأى ٧٣٪ من المواطنين بالعينة أن الشعب المصرى شعب

متدين، كما أن ٧٦٪ من المواطنين بالعينة وافقوا على أن الشخص يجب أن يكون متدينًا كشرط للتمتع بالأخلاق والقيم الحسنة [٢٩].

وتشير البيانات الواردة بتقرير مسح القيم العالمية World Values Survey والذى أجرى على مجموعة من الدول ومنها مصر عام ٢٠٠٨ إلى بعض المؤشرات الخاصة بمصر تدل على ضعف درجة الاهتمام بالمشاركة[٣٠].

ومن التحليل السابق يتضح أن المنظومة القيمية الخاصة بالمشاركة السياسية أو العمل التطوعى تحتاج إلى المزيد من الجهد والمبادرات من أجل أن تتوفر البيئة المناسبة لبناء رؤية حول تبنى المبادرات من قبل المواطنين أو عدم وجود عوائق لها من قبل البيئة المحيطة.

المحور الثانى: محور التعليم

توجد علاقة وثيقة بين التعليم والديمقراطية، إذ لا يمكن الحديث عن تعليم حقيقى يسهم فى بناء إنسان منتج ومشارك فى غياب ثقافة الديمقراطية وتكافؤ الفرص. كما لا يمكن الحديث عن الديمقراطية فى غياب تعليم حقيقى بناء وهادف يتسم بالجودة ويساعد على الإبداع والابتكار والبحث والاستكشاف والتنقيب العلمى والمعرفى. وبالرغم من زيادة جملة الإنفاق الحكومى على قطاع التعليم، فإنه مازال يعانى من كثير من نقاط الضعف، كذلك فإن ضعف مستوى المؤسسات التعليمية فى مصر يمثل محورًا مهمًا، فقد كشف التصنيف العالمى للجامعات ٢٠١٣ الذى أصدرته مؤسسة ويبومتريكس Webmotectrics Ranking of World Universities وهى إحدى المؤسسات التى تقوم بقياس جودة الخدمات التعليمية والبحثية لأكثر من ٢٠ ألف جامعة حول العالم عن حصول جامعة القاهرة على المركز العاشر بين

الجامعات الأفريقية، وجاءت جامعة المنصورة فى الترتيب الخامس عشر إفريقيًا.

لقد بات نظام التعليم موضع نقد لاذع من قبل الأوساط التربوية والسياسية والاقتصادية، لاسيما وأنه يعتمد على التلقين والقولبة لشخصية المتعلم ويتخلف عن مواكبة المتغيرات والاحتياجات المجتمعية فى عصر العولمة وثوراته فى مجالات المعرفة والاتصالات [٣١].

قدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الأمية بناء على بيانات القوى العاملة ٢٠١٢، بأنها ٢٤,٩٪ للأفراد من ١٠ سنوات فأكثر[٣٢]، وهو ما يثير مجموعة من التساؤلات حول جدوى البيئة التعليمية فى دعم عمليات مشاركة فى الشأن العام. إن ضعف نسبة التعليم خصوصًا بين سكان الريف، وبين الفتيات والنساء، ونسب التسرب من التعليم، والأمية المنتشرة، ولاسيما فى المحافظات الأشد فقرًا تؤكد على ضرورة الاهتمام بتطوير التعليم كاستراتيجية حتمية نحو بناء مجتمع ناضج لديه القدرة والرغبة فى المشاركة فى الشأن العام.

المحور الثالث:محور التوازن فى النوع الاجتماعى وتكافؤ الفرص (النساء – الشباب)

يؤثر مفهوم النوع الاجتماعى على جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، ولا سيما تلك المرتبطة بإتاحة الفرص للمشاركة أمام فئات المجتمع بدرجة من المساواة والعدالة. فى سياق البيئة الممكنة لمبادرات المواطنين، فإنه من الأهمية بمكان دراسة إلى أى مدى تتمتع البيئة المصرية برؤية إيجابية نحو تمكين فئات المجتمع، وخصوصًا تلك التى تعانى من مفهوم التهميش مثل المرأة والشباب. أشارت درسة أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى أن ما يزيد على ثلث الشبان ٣٥٪ و١٤٪ من الشابات يرون أن تعليم الذكور أهم منه للإناث.

كما أن الشباب الذين يعيشون في الريف، وعلى وجه الخصوص الإناث، يميلون أكثر إلى الموافقة على أن تعليم الذكور أهم من تعليم الإناث[٣٣].

يكفل الدستور المصرى نفس الحقوق لكلٍ من الرجل والمرأة، إلا أن الثقافة السائدة الآن تبدو أقل تسامحًا فى فتح الباب أمام المرأة، وبصفة خاصة للدخول فى سوق العمل والتوظيف، إذ تراجعت نسبة مشاركة النساء لتصل إلى أقل من٢٠٪. فى واقع الأمر مازال يوجد العديد من التحديات لمواجهة الإشكاليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ليس فقط فى النواحى الاقتصادية والسياسية، بل أيضًا فى الحياة الاجتماعية والثقافية[٣٤].

وفى دراسة أجريت عام ٢٠١١ حول اتجاهات المواطنين نحو قضايا النوع الاجتماعى، أشار تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى أن ٥٩٪ من المواطنين بالعينة يرفضون فكرة أن تتولى امرأة منصب رئيس الجمهورية[٣٥]. وعلى الرغم من ذلك، فقد جاءت نتائج دراسة أجريت عام ٢٠١٢ لتشير إلى ارتفاع نسبة المبحوثات ممن يعتقدن بصلاحية المرأة لبعض المناصب الأخرى مثل منصب عضو مجلس شعب أو منصب وزير [٣٦].

ومما سبق يتضح أن هناك فجوات رئيسية تؤدى إلى ضعف هذا المحور كداعم للبيئة الممكنة تحتاج إلى الدعم مثل رفع الوعى بأهمية المشاركة بصرف النظر عن النوع، وتقديم التسهيلات اللازمة لتكل الفئات التى تواجه تحديات نتيجة موروثات مجتمعية.

المحور الرابع: محور تكنولوجيا الاتصالات

تشير البيانات الواردة بنشرة المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية إلى أن عدد المشتركين فى الخدمات التليفونية الثابتة من الفترة ٣١ ديسمبر ١٩٨١ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ هو ٦,٨٣٧,٦٦٩ مشتركًا (عدد المشتركين فى الحضر ٥,٣٩٧,٨٤٧ مشتركًا، وعدد المشتركين فى الريف ١,٤٣٩,٨٢٢مشتركًا)،

وتدل البيانات أن الكثافة للتليفون الثابت ٨,٢٨٪، بينما فى حالة الحضر ١٥,٣٩٪، وعدد المشتركين فى خدمة التليفون المحمول ٩٦,٧٤ مليون مشترك، فى حين كان مستخدمو شبكة الإنترنت ٣٧,٢١ مليون مستخدم[٣٧]، لقد بلغ عدد مستخدمى الإنترنت فى مصر قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ نحو ٢١,٢ مليون شخص، ارتفع إلى ٢٣,١ مليون بعد ثورة يناير بزيادة نسبتها ٨,٩٪، ووصل عدد المستخدمين فى يوليو ٢٠١٢ نحو ٣١ مليون مستخدم بزيادة نسبتها ١٧٪ و بذلك تصبح مصر من أكبر الدول التى لديها مستخدمون للإنترنت على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[٣٨]، وفى استطلاع للرأى أُجرى عام ٢٠١٠ لوحظ ارتفاع نسبة الشباب الذين يستطيعون استخدام الكمبيوتر (٦٧٪) مقارنة باستطلاعى ٢٠٠٩، ٢٠٠٨ (٦١٪، ٥٨٪) على التوالى، وأن ما يقرب من نصف الشباب– مستخدمى الإنترنت – يستخدمونه بشكل يومى فى استطلاعى ٢٠١٠، ٢٠٠٩ (٤٨٪ ٤٤٪ على التوالى) وما يقرب من ثلثهم يستخدمونه بشكل أسبوعى (٣٢٪، ٣٨٪ على التوالى) [٣٩]، وفى استطلاع ٢٠١٠ وافق الشباب– مستخدمو الإنترنت– على أنه وسيلة فعالة للحملات الإعلامية والدعائية ٨٧٪، ووسيلة فعالة للتعبير عن الرأى بحرية ٧٩٪، كما يثق غالبية الشباب – مستخدمى الإنترنت– فى الإنترنت كمصدر للمعلومات– سواء يثقون أو يثقون إلى حد ما[٤٠].

لقد ارتفعت نسبة الشباب – مستخدمى الإنترنت– ممن سمعوا عن المدونات فى استطلاع ٢٠١٠ (٤٨٪) مقارنة باستطلاعى ٢٠٠٩، ٢٠٠٨ (٤٠٪، ٣٩٪) على التوالى. من بين الشباب – مستخدمى الإنترنت – ممن سمعوا عن المدونات ما يقرب من ثلاثة أرباعهم لم يقرأوا أية مدونة من قبل، وذلك فى استطلاعى٢٠٠٩– ٢٠١٠ (٧٠٪، ٧٧٪ على التوالى). ارتفعت نسبة الذين قرأوا مدونة من قبل – سواء قاموا بالتعليق عليها أو لم يقوموا بذلك

– فى استطلاعى ٢٠١٠، ٢٠٠٩ (٣٠٪ لكل منهما) مقارنة باستطلاع ٢٠٠٨ (٢٣٪). ارتفعت نسبة الشباب– مستخدمى الإنترنت– ممن سمعوا عن المدونات ويرون أن ظاهرة انتشار المدونات ظاهرة إيجابية فى استطلاع ٢٠١٠ [٤١].

وتخلص الدراسة إلى أن تكنولوجيا الاتصالات تسهم بشكل إيجابى فى دعم مشاركة المواطنين، إلا أن مساهمة الشباب فى توظيف وسائل التواصل المجتمعى للمشاركة الإيجابية لم تكن على المستوى المناسب، لا سيما أن التقارير تشير إلى زيادة نسبة المشتركين فى الإنترنت أو مستخدمى الهواتف سواء الثابتة أو المحمولة.

المحور الخامس: **محور المنظمات الحكومية**

إنّ وجود قطاع حكومى فاعل وسليم إنما يعتمد على مشاركة جادة للمواطن في الشأن العام، مما يكفل تحقيق مساهمة حقيقية فى رسم السياسات وتنفيذها ورصدها، ويعزز شفافية المؤسسات العامة وفاعليتها. إن مثل هذه العلاقات التشاركية قد تصبح أساسية وجوهرية لتحقيق الحكم الصالح والتنمية المستدامة، ولتعزيز تملّك المواطنين للشئون الاجتماعية، وتعزيز قدرة المجتمع المدنى والحكومات على العمل سويًا بغية تحديد النهج الأكثر ملاءمة لمثل هذه المبادرات والعمليات ولمثل هذه المشاركة الفعلية[٤٢]. وتعنى المشاركة إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى فى إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية[٤٣]. بعبارة أخرى، إذا كانت الديمقراطية التمثيلية تقوم على وجود مؤسسات تترجمها على أرض الواقع وتساعد على إفراز قيادات متمكنة تخضع لشروط المحاسبة، فإن الديمقراطية التفاعلية تتطلب وسائل مبتكرة لإعادة صياغة طرق إشراك

المواطنين بشكل مباشر فى مسائل الحكم كعامل مكمِّل للعمليات الانتخابية والديمقراطية التمثيلية[٤٤].

ولا شك أن تفعيل العلاقة بين الشركاء والجهاز الإدارى للدولة يحتاج إلى آلية منظمة تساعد على التفاعل الإيجابى. وقد أشار "أحمد رشيد" فى دراسة حول تحليل السياسات العامة إلى أن وظيفة تحليل السياسات العامة تعتبر من الوظائف المفتقدة فى النظام الإدارى المصرى على الرغم من أن إحدى السمات المهمة للجهاز الإدارى هى وجود وظيفة محلل السياسات العامة، حيث تمثل تلك الوظيفة أحد المحاور المهمة لإيجاد قنوات للتواصل بين جهاز الإدارة العامة والشركاء[٤٥].

يوجد العديد من الطرق التى يمكن للأفراد المشاركة من خلالها فى أعمال الحكومة على المستوى المحلى والتأثير فى عمليات صناعة القرار، سواء من خلال هيئات مثل اللجان البرلمانية، أو الضغط، أو من خلال إشراك المواطن عن طريق جلسات الاستماع العامة، بالتشاور مع اللجان الاستشارية، والاشتراكات الانتخابية من خلال الإدلاء بأصواتهم وانتخاب الممثلين[٤٦]. كما تحتاج الأجهزة الحكومية إلى إنشاء إدارة مؤسسية لزيادة مساهمة منظمات المجتمع المدنى فى حوار السياسات العامة[٤٧].

إن توفر الإرادة السياسية لدى الطرف الحكومى نحو تحديث الإدارة الحكومية والاتجاه نحو إفساح الطريق أمام المشاركة الشعبية فى عملية صنع السياسات، له الأثر الفعال على زيادة مبادرة المواطنين فى اتجاه دعم التنمية. وفى واقع الأمر فإن القطاع الحكومى يعانى من تراكم الفترات الماضية وهو ما يؤثر سلبًا على سرعة الاستجابة للمتغيرات المحيطة، وبطئًا فى عمليات التحديث.

المحور السادس: محور منظمات المجتمع المدنى

شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى ظهور منظمات المجتمع المدنى كقطاع ثالث بجانب الحكومى والخاص، وقد صاحب ذلك توجه سياسى مقتنع بدور هذه المنظمات فى تنمية المجتمعات. لذا فإنه من الضرورى أن تصبح تلك المنظمات شريكًا حقيقيًا فى عملية التنمية المستدامة، ليس فقط من منظور المشاركة الجزئية فى تنمية الاقتصاد طبقا للأهداف والاستراتيجيات المحددة بواسطة الدولة والمجتمع، ولكن أيضًا من منطلق المشاركة الفعالة فى تحديد ورسم الأهداف والاستراتيجيات ذاتها وصولا لتحقيق تنمية الفرد والمجتمع والدولة بصفة مستمرة [٤٨].

تقوم منظمات المجتمع المدنى بدور فاعل فى بناء توافق فى الآراء الاجتماعية اللازمة للإصلاحات الاقتصادية والتنمية على المدى الطويل، وفى تعزيز الحوكمة الفاعلة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة فى المؤسسات العامة، والجهود المبذولة لمكافحة عدم المساواة والتهميش[٤٩]. لقد أوضحت النتيجة العامة لمصفوفة البيئة الممكنة لمنظمات المجتمع المدنى فى مصر طبقا لقائمة المؤشرات الخاصة بمنظمة سيفكس عام ٢٠١٣ نسبة ٤٠٪ وهى نسبة ضعيفة، كما وضع التقرير مصر فى الترتيب رقم ٩٤ من إجمالى ترتيب ١٠٩. كما أشار تقرير سيفكس للبيئة الممكنة إلى أن البعد الاجتماعى الثقافى يمثل بيئة داعمة بنسبة ٥١٪، بينما البعد الاقتصادى الاجتماعى بنسبة ٤٤٪، فى حين جاءت بيئة الحكم الرشيد بنسبة ٣٤٪ [٥٠].

ويتطلب تطوير دور منظمات المجتمع المدنى عددًا من المتطلبات وهى: تطوير الإطار القانونى المنظم لعمل منظمات المجتمع المدنى؛ ودعم آلية التواصل بين الجهات الإدارية ومنظمات المجتمع المدنى؛ وزيادة الوعى لدى العاملين بالجهات الحكومية بأهمية دور منظمات المجتمع المدنى؛ ودعم

اشتراك منظمات المجتمع المدنى فى اتحادات أو شبكات تمكنها من توفير القاعدة الشعبية الملائمة.

المحور السابع: **محور حرية وتداول المعلومات**

يعد إصدار قانون حرية وتداول المعلومات لتوفير الشفافية الكاملة للرأى العام في الوصول للبيانات والمعلومات للقضاء على الفساد أمرًا ضروريًا. وتشير الدرسات إلى أن إتاحة البيانات فى دول العالم الثالث ومنها مصر تكمن فى أن تلك المجتمعات، رغم حاجتها القوية لإنتاج البيانات، غالبا تواجه تحديات ومنها: تقع الغالبية العظمى لأنشطة إنتاج وإتاحة المعلومات تحت سيطرة المؤسسات الحكومية بما تعانيه من بيروقراطية ومركزية، وافتقار وجود سياسة أو استراتيجية قومية للإحصاء والمعلومات، وضعف آليات التنسيق بين مختلف الجهات؛ وعدم تحديث الإطار التشريعى بما يتناسب مع التطورات الحالية نحو تطبيق المعايير العالمية لتنظيم جمع ونشر وتداول البيانات بسهولة، وفى التوقيت المناسب، وقصور برامج إعداد القدرات البشرية المؤهلة.

ومن ثم يجب الاهتمام بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز الشفافية فى تداول المعلومات فى مصر، خاصة فى ظل التحول الديمقراطى الذى تشهده. ولا يجب التعويل على القانون وحده فى حل كل المشكلات المرتبطة بحرية تداول المعلومات فى مصر، وحتى يتم تفعيل قانون حرية تداول المعلومات وتحقيق الغرض من إصداره، ينبغى العمل على وجود اتساق بينه وبين غيره من القوانين والقرارات المطبقة. أيضا يحتاج مجتمع الإتاحة إلى تهيئة مجتمعية لممارسة القانون، من منطلق أن الحق فى الحصول على المعلومات يعتمد على تغيير ثقافة السرية وإقناع المسئولين بالأجهزة الحكومية والخاصة بأهمية تداول البيانات[٥١].

المحور الثامن: محور الإعلام

يؤدى الإعلام دورًا فعالاً فى مجال البناء الثقافى والاجتماعى، وتحديد المعالم الرئيسة للمجتمعات، وقد تعرض العديد من الباحثين للنظريات التى تفسر العلاقة بين الإعلام والتنمية المجتمعية ومنها نظرية الإدراك والتعلم الاجتماعى من وسائل الإعلام، ونظرية اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام [٥٢]. ويشكل الإعلام فى ظل التطورات الحديثة منبعًا ذا أهمية فى التوعية والتنشئة الاجتماعية والسياسية بشكل عام، ويدعم مفهوم وممارسات المواطنة [٥٣]. يمكن توزيع وسائل الإعلام على أربعة محاور: الإعلام المقروء وهو الأقدم ويعتمد على الكلمة؛ والإعلام المسموع ويعتمد الرسالة الصوتية (اللفظ)، ومعروف تقليديًا أنه موجه لأهل الريف والفقراء والأميين؛ والإعلام المرئى، ويعتمد الصورة والصوت، وهو للجميع؛ أما الإعلام الإلكترونى فهو الأكثر حداثة، ويضم الكلمة والصوت والصورة [٥٤].

يتمتع الإعـلام بدرجـة عاليـة من القبـول والتأثيـر فى الحالة المصرية – خصوصا فى هذه الآونة– لما تشكله الأحداث الحالية من دافع لدى المواطن لمتابعة ما يجرى على الساحة. ويعتبر الإعلام وسيلة جيدة ومناسبة لتبنى مبادرات المواطنين والمجتمع المدنى. ويدعم هذا التنوع الكبير فى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، إضافة إلى ذلك فإن انتشار الصحافة الإلكترونية قد ساعد على انتشار الإعلام على مستويات مختلفة وبسرعة فائقة، وفى المقابل يعانى قطاع الإعلام من بعض أوجه الضعف الداخلية المتمثلة فى قلة اعتماد المهنية الإعلامية، وضعف قدرات الإعلاميين خصوصًا فيما يتعلق بالصحافة الاستقصائية، كما أن مشكلة التمويل وما يصاحبها من وضع قيود سواء فيما يتعلق بالحرية، والمهنية تمثل منطقة ضعف تحتاج للاهتمام والدراسة والتحليل.

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى ثلاثة عناصر رئيسة تحتاج لتطوير من أجل مساهمة الإعلام فى دعم البيئة الممكنة وهى: القدرات المتعلقة بالصحافة الاستقصائية كمحور مهم ومطلب نحو دعم آلية الإعلام للمساهمة فى دعم المشاركة فى الشأن العام. ودعم العلاقة بين قطاع الإعلام ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الحكومى؛ مما يسهم فى دعم عمليات الحصول على البيانات اللازمة، وأيضًا نشر ثقافة الشراكة والتعاون من أجل إرساء قيم المشاركة.

سابعا: النتائج العامة والتوصيات

خلصت الدراسة إلى تناول عدد من الأدبيات حول مفهوم البيئة الممكنة Enabling Environment للمشاركة الفعالة للمواطنين، إلا أن ذلك التناول جاء بشكل جزئى فى كثير من الحالات. ومن خلال مراجعة الأدوات المختلفة وأخذًا السياق المصرى العام فى الاعتبار، فقد تم تبنى مصفوفة تتكون من ثمانية محاور رئيسية وهى: الثقافة والبيئة الاجتماعية، والتعليم، التوازن فى النوع الاجتماعى، وتكنولوجيا الاتصالات، والمنظمات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدنى، وحرية وتداول المعلومات، والإعلام. وقد دلت مراجعة الأداة المقترحة بعد تطبيقها مع المجموعات البؤرية، وكذلك من خلال مراجعة الأدبيات الدولية والمحلية الدالة على المؤشرات المتضمنة بالأداة على ضرورة مراجعة التصميم بحيث تتكون من أربعة محاور رئيسية، و١١ محورًا فرعيًا، و٧٤ مؤشرًا كما يلى:

المحور الرئيسى	المحور الفرعى	عدد المؤشرات المستخدمة	الدرجة العظمى
أولا: البيئة الاجتماعية الاقتصادية	التعليم	٥	٢٥
	التوازن فى النوع الاجتماعى	١٠	٥٠
إجمالى المحور الأول		**١٥**	**٧٥**
ثانيا: البيئة الاجتماعية الثقافية	الوعى	٥	٢٥
	الرغبة فى المشاركة والعطاء	٦	٣٠
	التسامح والثقة فى العمل الجماعى	٤	٢٠
إجمالى المحور الثانى		**١٥**	**٧٥**
ثالثا: الإعلام والاتصال	تكنولوجيا الإتصالات	٥	٢٥
	الإعلام	٧	٣٥
	حرية تداول البيانات و المعلومات	٩	٤٥
إجمالى المحور الثالث		**٢١**	**١٠٥**
رابعا: الشراكة والحكم الرشيد	المنظمات الحكومية	٨	٤٠
	منظمات المجتمع المدنى	١٠	٥٠
	القطاع الخاص	٥	٢٥
إجمالى المحور الرابع		**٢٣**	**١١٥**
إجمالى عدد المؤشرات والتقييم الكلى		٧٤	٣٧٠

ملحق (١)

يتضمن دليل تقدير حالة البيئة الممكنةEnabling Environment Assessment guideline

أظهرت مراجعة وتحليل الأدبيات تنامى الوعى لدى الأطراف المعنية بمفهوم المشاركة، إلا أن الاهتمام بدراسة البيئة الممكنة أتى بشكل ضمنى من خلال تحليل الموقف أكثر من كونه عمادًا أساسيًا لبناء التدخلات التنموية الفعالة. ولقد خلصت الدراسة إلى أن الاهتمام بأبعاد المساءلة الاجتماعية، وتكريس النهج الحقوقى فى التنمية، أدى ولا شك نحو ضرورة الاهتمام بالبيئة الممكنة. وفى هذا السياق يجب الإشارة إلى أن تغير الظروف السياسية الراهنة

فى الحالة المصرية، أدى إلى زيادة اهتمام المواطنين بالمشاركة فى عمليات صنع السياسات العامة وزيادة درجة الوعى بالحقوق.

يعكس تحليل المحاور الخاصة بمصفوفة البيئة الممكنة فى الحالة المصرية الاحتياج لمزيد من الاهتمام بالنظرة المتكاملة للمحاور المختلفة، ذلك أن ضعف أحد المحاور– بلا شك– يؤثر على فعالية بقية المحاور. فضعف البيئة الاجتماعية سوف يؤثر على مدى قدرة المواطن من المشاركة الفعالة حتى ولو توفرت بقية العناصر مثل التعليم. ومن الجدير ذكره أن التطورات السريعة والمتلاحقة تضع ضغوطًا شديدة على النظم السياسية من أجل أن تتيح بيئة ممكنة من أجل المشاركة الفعالة للمواطن، حيث إن عمليات الرصد بواسطة التقارير الدولية المختلفة تمثل دافعًا للدول من أجل الحصول على مؤشرات إيجابية فى مجال مشاركة المواطنين وهو ما يعزز الصورة الذهنية الإيجابية فى المنتديات الدولية.

التوصيات

من خلال مراجعة مؤشرات البيئة الممكنة فى الحالة المصرية تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات وهى:

- أن تهتم الجهات البحثية والأكاديمية بالدعوة نحو إجراء دراسات مقارنة للدراسات فى حقل البيئة الممكنة، وذلك بهدف الخروج بعدد من المؤشرات يمكن البناء عليها لوضع مؤشر وطنى يتسق مع المؤشرات الدولية ويصبح مرجعًا معتمدًا. إن مراجعة العديد من التقارير الدولية الخاصة بمشاركة منظمات المجتمع المدنى أو الممارسات الديمقراطية تشير إلى أن تلك التقارير تقع فى بعض المغالطات المنهجية سواء فى مراحل تصميم الأدوات التى لا تراعى بالضرورة الفروق الجوهرية بين الدول والثقافات والشعوب، مما يؤدى إلى وضع بعض المؤشرات التى قد ينظر إليها فى سياق ثقافى

ما بأنها من العلامات الإيجابية بينما تُقيم فى إطار آخر بأنها إحدى الظواهر السلبية. إضافة إلى اعتماد بعض هذه التقارير على مصادر أحادية للبيانات مما يثير مجموعة من التساؤلات حول المصداقية.

- أن يتم وضع خطة عامة من قبل الجهات المعنية بدعم المشاركة الفعالة للمواطن بالدولة من أجل توفير آليات لدعم البيئة الممكنة، وذلك من خلال تبنى مبادرات قومية تؤدى لإحداث تغيير نوعى وجوهرى فى رؤية المواطن نحو ضرورة المساهمة فى الشأن العام. وقد يكون من تلك المبادرات تبنى الدولة إنشاء عدد من المراصد Observatory لتتبع مشاركة المواطنين فى الشأن العام مثل المشاركة فى الانتخابات العامة والمحلية، ونسبة مشاركة المرأة والشباب وغير ذلك من المؤشرات، واستخدام ذلك من أجل أن يتم وضع الخطط اللازمة نحو التفعيل. وفى هذا السياق يجدر الإشارة إلى أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء قد بدأ بعض الفعاليات فى هذا الإطار مثل إنشاء مركز استطلاع الرأى العام، ولكن تبقى الحاجة لرؤية متكاملة لوضع مصفوفة مؤشرات للبيئة الممكنة للمشاركة.
- أن تبادر الدولة نحو غرس قيم الخدمة المدنية داخل الجهاز الإدارى للدولة والذى يقوم على مجموعة من المبادئ التى قد تبنتها العديد من الدول الأخرى مثل النهج الحقوقى والمساءلة الاجتماعية، وذلك للحفاظ على مصداقية الجهاز الإدارى للدولة والاسترشاد بالعديد من تجارب الدول الأخرى التى أحرزت تقدمًا فى هذا السياق مثل دول شرق آسيا، إذ أن تبنى تلك الرؤية سوف يساعد على مزيد من التواصل والمشاركة الفعالة.

ملحق (١)

دليل تقدير حالة البيئة الممكنة Enabling Environment Assessment guideline

<table>
<tr><td>الهدف:</td><td>مساعدة العاملين فى مجال العمل التنموى على تقدير حالة البيئة الممكنة لدعم مفهوم الاستدامة القائمة على شعور المواطنين بالملكية تجاه القضايا المجتمعية (ownership)، والمبنى على المشاركة الحقيقية للمواطن فى الشأن العام، وخصوصا تلك الفئات التى لم تحظ بالتمكين الكامل فى فترات سابقة.</td></tr>
<tr><td>مصادر البيانات الأولية والثانوية</td><td>تعتمد الأداة على إجراء مجموعات بؤرية من عينات ممثلة من الفئات المختلفة لاستطلاع آرائهم حول المؤشرات المختلفة للبيئة الممكنة، وأيضا مراجعة وتحليل المؤشرات العلمية المعتمدة من المرجعيات الوطنية والدولية، وذلك للاسترشاد بها فى تقدير حالة البيئة الممكنة.</td></tr>
<tr><td>نطاق الاستخدام:</td><td>تتوقف آلية الاستخدام على طبيعة القضية المجتمعية التى يُستهدف تحديد البيئة الممكنة اللازمة لتنفيذ مجموعة من التدخلات لمعالجتها، ومن ثم قد تكون القضية على المستوى القومى أو المحلى أو على المستوى القطاعى أو البرامج. مثلاً فى حالة دراسة تصميم برنامج لتمكين الشباب على المستوى المحلى فى منطقة جغرافية ما، فإن هذا النطاق الجغرافى سوف يكون محل الدراسة، وإن كان يوجد بعض المسائل الواردة فى المصفوفة لها طابع قومى ينسحب على توصيف النطاق المحلى.</td></tr>
<tr><td>طريقة التقييم والتحليل</td><td>يتم ترجمة الإجابات على المؤشرات فى شكل كمى وذلك كما يلى:
<table>
<tr><th>الدرجة</th><th>التوصيف</th><th>الدرجة</th><th>التوصيف</th></tr>
<tr><td>٥</td><td>إذا كان المؤشر محققًا إيجابيًا بشكل ممتاز</td><td>٢</td><td>إذا كان المؤشر محققًا إيجابيًا بشكل متوسط</td></tr>
<tr><td>٤</td><td>إذا كان المؤشر محققًا إيجابيًا بشكل جيد جدا</td><td>١</td><td>إذا كان المؤشر محققًا إيجابيًا بشكل ضعيف</td></tr>
<tr><td>٣</td><td>إذا كان المؤشر محققًا إيجابيًا بشكل جيد</td><td>صفر</td><td>إذا كان المؤشر غير محقق إيجابيًا</td></tr>
</table>
بعد أن يتم حساب التقديرات الخاصة بكل محور رئيسى، يتم احتساب نسبة كل محور من خلال قسمة الدرجة الفعلية على الدرجة العظمى المخصصة لكل محور. وبعد ذلك يتم وضع النسب المئوية فى شكل رسم بيانى يساعد فى تحديد مناطق الاحتياج ومن ثم اتخاذ القرار المناسب. الشكل البيانى التالى قد يمثل أحد الخيارات أمام مجموعة العمل القائمة على التحليل:</td></tr>
</table>

	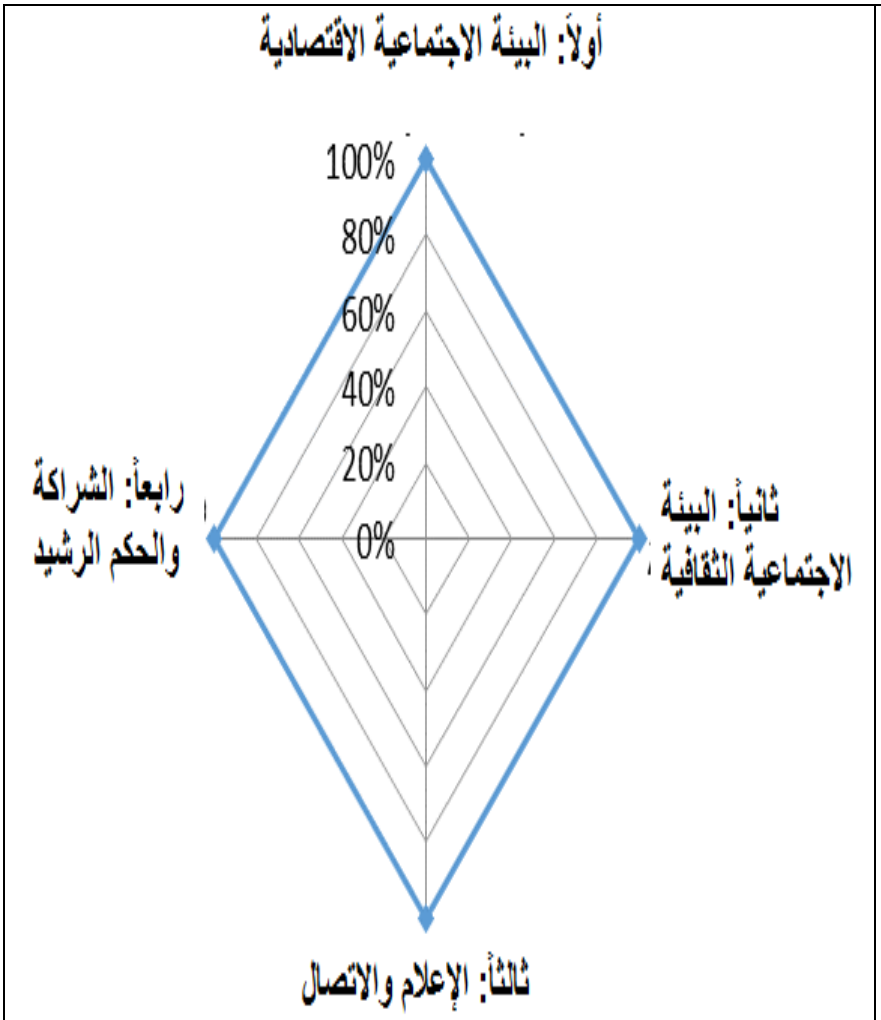
ضمانات ومتطلبات التطبيق الفعال:	الأداة تمثل آلية لإدارة حوار مجتمعى يشمل كل الأطراف حول طبيعة البيئة الممكنة، وما يجب أن يتم عمله من أجل التعامل مع التحديات التى تواجه التدخلات المختلفة، ومن ثم تحقيق الاستدامة فى أثر التدخلات. ويتطلب التطبيق الفعال للأداة أن يتوفر ميسر على درجة من الوعى بمفهوم البيئة الممكنة، وكذلك فريق عمل مدرب على إجراء المجموعات البؤرية مع العينات الممثلة، وأيضا مراجعة دلالة المؤشرات المختلفة من المصادر الرسمية المعتمدة والمقارنة بينها وبين إدراك المجموعات البؤرية لها.

أداة التقييم

المحور الرئيسى	المحور الفرعى	المؤشرات	التقييم الفعلى	الدرجة العظمى	الأدلة الإجرائية على التقييم
أولا: البنية الاجتماعية الاقتصادية	التعليم	نسبة التعليم بين السكان فى النطاق المستهدف.		٢٥	
		نسبة التعليم بين الفئات الشبابية (١٨-٢٩ سنة).			
		نسبة التعليم بين الفتيات والنساء.			
		نسبة الفتيات فى التعليم الجامعى.			
		نسبة الفتيات والسيدات المشاركات فى برامج محو الأمية من إجمالى نسبة الأمية لنفس الفئة.			
	التوازن فى النوع الاجتماعى	نسبة تمثيل النساء فى الوظائف القيادية.		٥٠	
		نسبة تمثيل الشباب فى الوظائف القيادية.			
		نسبة النساء فى المقاعد الانتخابية المحلية أو البرلمانية.			
		نسبة الشباب فى المقاعد الانتخابية المحلية أو البرلمانية.			
		نسبة المشاركة السياسية للسيدات (التصويت).			
		نسبة المشاركة السياسية للشباب (التصويت).			
		نسبة المقاعد التى يحصل عليها النساء فى الانتخابات المحلية أو البرلمانية.			
		نسبة المقاعد التى يحصل عليها الشباب فى الانتخابات المحلية أو البرلمانية.			
		درجة التسهيلات التى تقدم للنساء للمشاركة الفعالة فى الحياة السياسية.			
		. درجة التسهيلات التى تقدم للشباب للمشاركة الفعالة فى الحياة السياسية.			
الإجمالى الفرعى للمحور الأول				٧٥	٪

المحور الرئيسى	المحور الفرعى	المؤشرات	التقييم الفعلى	الدرجة العظمى	الأدلة الإجرائية على التقييم
ثانيا: البيئة الإجتماعية الثقافية	الوعى	درجة وعى ورؤية المجتمع حول المشاركة فى الشأن العام.		٢٥	
		درجة وعى المجتمع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.			
		درجة وعى المجتمع بالحقوق السياسية والمدنية.			
		درجة وعى المواطن بأهمية وتأثير منظمات المجتمع المدنى.			
		درجة وعى المجتمع باهمية بناء الدولة الحديثة القائمة على الشعوربالمسئولية تجاه المستقبل.			
	الرغبة فى المشاركة والعطاء	نسبة الأفراد لدى المجتمع ممن لديهم الرغبة للمشاركة فى النقاش العام.		٣٠	
		درجة قبول أفراد المجتمع للتطوع بالمال أو الجهد فى دعم المبادرات المدنية لتعزيز المشاركة وزيادة الدور المجتمعى فى مناقشة أجندة الشأن العام.			
		نسبة المساهمة بالعمل التطوعى لدى طلاب المدارس والجامعات.			
		نسبة الوقت المستقطع للتطوع من الفئات العمرية ١٨-٣٥ سنة.			
		نسبة الوقت المستقطع من الوقت لدى الفئات العمرية بعد الستين عاما للتطوع.			
		وجود محفزات سواء من المجتمع أو المنظمات الحكومية، أو المجتمع المدنى أو القطاع الخاص للعمل التطوعى.			
	التسامح والثقة فى العمل الجماعى	درجة قبول المجتمع للاختلاف فى الرأى حول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة.		٢٠	
		درجة ثقة المجتمع بأن العمل الجماعى له تأثير إيجابى على تحسين الظروف المعيشية لدى المجتمع.			

المحور الرئيسى	المحور الفرعى	المؤشرات	التقييم الفعلى	الدرجة العظمى	الأدلة الإجرائية على التقييم
		نسبة الأفراد الذين يثقون فى أعمال المنظمات المهتمة بالقضايا المجتمعية.			
		الصورة العامة لدى المجتمع حول الأنشطة والمبادرات التى يقوم بها الأفراد أو المنظمات لتطوير منظومة مشاركة المواطنين فى الشأن العام.			
الإجمالى الفرعى للمحور الثانى				٧٥	٪
ثالثا: الإعلام والاتصال	تكنولوجيا الاتصالات	حرية إستخدام الإنترنت.		٢٥	
		نسبة مستخدمى الإنترنت من الإجمالى العام للسكان من الفئات المتوقع أن تستخدم الإنترنت.			
		درجة وعى المجتمع بأهمية استخدام الإنترنت فى التواصل.			
		درجة استخدام الإنترنت فى القراءة والاطلاع على المعلومات العامة.			
		درجة استخدام الإنترنت كوسيلة فعالة للحملات الإعلامية والدعاية.			
	الإعلام	نسبة المواطنين الذين يطلعون على الصحف والدوريات المتعلقة بالشأن العام.		٣٥	
		نسبة المواطنين الذين يتابعون وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.			
		حرية الخطابة والتعبير عن الرأى.			
		حرية إنشاء المنظمات الإعلامية المستقلة.			
		يوجد صحافة وبرامج إعلامية استقصائية تهتم بالقضايا العامة، وتساعد فى أثراء النقاش العام.			
		لدى قطاع الإعلام القدرة على التواصل مع مراكز البحث العلمى.			

المحور الرئيسى	المحور الفرعى	المؤشرات	التقييم الفعلى	الدرجة العظمى	الأدلة الإجرائية على التقييم
		العلاقة بين قطاع الإعلام ومصادر البيانات المختلفة تسمح بالحصول على البيانات المناسبة فى الوقت المناسب.			
	حرية تداول البيانات و المعلومات	يوجد إطار قانونى مفعل يسمح بتداول البيانات والمعلومات بين القطاعات المختلفة داخل المجتمع.		٤٥	
		تتوفر آلية لرصد البيانات ومعالجتها من قبل الجهات المعنية.			
		توجد آلية لنشر البيانات والمعلومات وإتاحتها بحيث تناسب احتياجات طالبى تلك البيانات.			
		تتوفر القدرات والإمكانيات اللازمة لدى الجهات المعنية لإنتاج وتخزين وتحليل البيانات اللازمة لتفعيل المشاركة.			
		توجد ثقافة إيجابية لدى العاملين بالقطاع الحكومى تجاه أهمية إتاحة البيانات بالطرق المختلفة (دوريات- مواقع الكترونية- ...).			
		تتيح المنظمات الحكومية تقارير دورية تسهم فى رصد الأنشطة الحكومية، وتفعيل النقاش العام المتعلق بالأداء الحكومى فى القطاعات المختلفة.			
		يوجد مراكز رصد وأبحاث حكومية لقياس الرأى العام معنية بجمع وتحليل ونشر البيانات.			
		درجة الطلب من قبل المواطنين تجاه البيانات الخاصة بالأداء الحكومى.			
		رضاء المواطنين من إتاحة البيانات الخاصة بالأداء المتعلق بالقطاع الحكومى والقطاع الخاص.			
الإجمالى الفرعى للمحور الثالث				١٠٥	

المحور الرئيسى	المحور الفرعى	المؤشرات	التقييم الفعلى	الدرجة العظمى	الأدلة الإجرائية على التقييم
رابعا: الشراكة والحكم الرشيد	المنظمات الحكومية	تدعم المنظمات الحكومية عمليات مشاركة المواطنين فى صنع السياسات العامة.		٤٠	
		يوجد تعاون بين المنظمات المعنية والمبادرات التى ينفذها المواطنون من أجل محاربة الفساد.			
		توجد استجابة لدى الجهات المعنية للتعامل مع قضايا الفساد والتى تؤثر على حياة المواطنين.			
		تشجع الجهات الحكومية المختلفة المواطنين على إبداء الرأى والمشاركة فى عمليات اتخاذ القرارات.			
		توجد بيئة سياسية تسمح للمبادرات التى يقوم بها المواطنون من أجل التأثير والمساهمة فى النقاش العام المتعلق بالقضايا التى يهتمون بها.			
		تبرز الأجهزة الحكومية الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية لمنظمات المجتمع المدنى.			
		يوجد درجة من الحوار بين الحكومة والمجتمع المدنى.			
		تتعامل الجهات الحكومية مع منظمات المجتمع المدنى كشركاء وليس من منظور الرقابة فقط.			
	منظمات المجتمع المدنى	توجد آليات وبيئة تسمح لمنظمات المجتمع المدنى باستخدام مفهوم التأثير على عمليات صناعة السياسات العامة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.		٥٠	
		تقوم منظمات المجتمع المدنى بدور فاعل فى مساعدة المواطنين على المشاركة فى الشأن العام.			

المحور الرئيسى	المحور الفرعى	المؤشرات	التقييم الفعلى	الدرجة العظمى	الأدلة الإجرائية على التقييم
		نسب توزيع منظمات المجتمع المدني في المناطق الجغرافية المختلفة متوازنة (مقارنة بعدد السكان).			
		درجة مشاركة المواطنين فى عضوية منظمات المجتمع المدنى (نقابات- منظمات غير حكومية- إتحادات، ..).			
		درجة مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى اتحادات، شبكات أو مع منظمة مظله.			
		إجراءات تسجيل منظمات المجتمع المدنى مناسبة، بسيطة، غير مرتفعة التكاليف وتتم بعدالة على الجميع، ويوجد آلية للتظلم.			
		يتم تطوير الإطار القانونى الخاص بتكوين منظمات المجتمع المدنى بشكل مستمر من أجل أن يتناسب مع التطورات المعاصرة وبالشراكة مع المنظمات المعنية.			
		تقوم منظمات المجتمع المدنى بدور فاعل فى تنفيذ حملات أو تصرفات، أو برامج من أجل نشر مبدأ المشاركة والشفافية داخل المنظمات الحكومية ومكافحة الفساد.			
		لا يستخدم المجتمع المدني أساليب غير مرغوبة مثل العنف للتأثير على الآراء.			
		توجد إنجازات ملموسة لمنظمات المجتمع المدنى تعطى لها قدرا من المصداقية.			
	القطاع الخاص	درجة وعى القطاع الخاص بأهمية المشاركة فى حل القضايا المجتمعية المختلفة.		٢٥	

المحور الرئيسى	المحور الفرعى	المؤشرات	التقييم الفعلى	الدرجة العظمى	الأدلة الإجرائية على التقييم
		نسبة منظمات القطاع الخاص التى تنفذ مفهوم المسئولية المجتمعية.			
		درجة ثقة أفراد المجتمع فى مبادرات القطاع الخاص.			
		درجة الشراكة والتنسيق بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى والمدنى (حجم المشروعات والمبادرات المشتركة بين القطاعات الثلاثة).			
		درجة فعالية الآليات التى تحفز منظمات القطاع الخاص على استخدام مفهوم المسئولية الاجتماعية.			
الإجمالى الفرعى للمحور الرابع				١١٥	٪
إجمالى التقييم الشامل للأداة				٣٧٠	

المراجع والهوامش

١- Nyamu-Musembi, Celestine and Cornwall, Andrea, What is the “rights-based approach” all about? Perspectives from international development agencies. UK: IDS Working Paper 234, November 2004. Institute of Development Studies, p. 1.

٢- Sutcliffe, Sophie and Court, Julius. Evidence-Based Policymaking: What is it? How does it work? What relevance for developing countries? London: Overseas Development Institute, November 2005.

٣- على الدين هلال، "محرر"، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ١٢-١٣.

٤- المرجع السابق، ص ص ١٦-٢٠.

٥- Moran, Michael; Rein, Martin, and Goodin, Robert E. (eds) 2006. The oxford Handbook of Public Policy. Oxford: Oxford University Press, p. 21.

٦- BESUSSI, Elena. Policy Networks: conceptual developments and their European applications. London: University College London, Working Paper Series, Paper 102 - March 2006, p. 2.

٧- Hallsworth, Michael; Parker, Simon and Rutter, Jill. 2011. Policy Making in the Real World: Evidence and Analysis. UK. Institute for Government. p.5.

٨- World Bank, Enabling Environments for Civic Engagement in PRSP Countries Social Development Note, Note No.82, March 2003.

٩- Head, Brian W., "Three Lenses of Evidence-Based Policy". The Australian Journal of Public Administration, vol. 67, no. 1, March 2008 , pp. 1–11.

١٠- Peri K., Building Trust in Government in The Twenty – First Century: Blind, Review of Literature and Emerging Issues.7th Global Forum on Reinventing Government: Building Trust in Government 26-29 June 2007, Vienna, Austria.

١١- سلوى شعروای جمعة، "محرر"، تحليل السياسات العامة فى الوطن العربى، القاهرة، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٥-١٧.

١٢- يمكن الرجوع فى هذا الصدد للعديد من الكتابات ومنها على سبيل المثال:

- إسماعيل عبد الرحمن الصالحي، المشاركة الشعبية واستمرارية النظام السياسي في مصر، في: علي الدين هلال، محرر، النظام السياسي المصري: التغيير والاستمرار، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٨.
- محمد السيد زكريا، الشباب والمواطنة: رؤية الشباب المصرى للمواطنة، مجلة أحوال مصرية، العدد ٤٠، صيف ٢٠٠٨ .
- إيمان جابر؛ محمد الخواجة، الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر، في: كمال المنوفي، حسنين توفيق، محرران، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.
- عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا، العين، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
- إسماعيل على سعد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

١٣- Brinkerhoff , Derick W., The Enabling Environment for Implementing the Millennium Development Goals: Government Actions to Support NGOs. Paper presented at: George Washington University Conference “The Role of NGOs in Implementing the Millennium Development Goals” Washington, DC. May 12-13, 2004.

١٤- Kardam, N., 2005, Gender and Institutions: Creating an Enabling Environment. United Nation

Division for the Advancement of Women: Bangkok, Thailand.

١٥- World Summit for Social Development, Copenhagen, 6 - 12 March 1995 available at http://www.un.org/documents/ga/conf166/aconf166-9.htm.

١٦- World Bank, Enabling Environment for Civic Engagement, 2014, available at (http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSOCIALDEVELOPMENT/EXTPCENG/0,,contentMDK:20529031~menuPK:410312~pagePK:148956~piPK:216618~theSitePK:410306,00.html), accessed 24/6/2013.

١٧- Thindwa, J.; Monico, C.; Reuben, W. 2003. Enabling Environments for Civic Engagement in PRSP Countries, Social Development Notes No. 82. Washington, DC, World Bank.

١٨- Civicus: World Alliance For Citizen Participation, State of Civil Society 2013: Creating an Enabling Environment, available at (http://www.civicus.org/), accessed 24/6/2013, p.5.

١٩- Ibid., p.1.

٢٠- Ibid., p.7.

٢١- مايكل تومبسون؛ وريتشار واليس؛ وأرون فيلدافسكي، نظرية الثقافة، ترجمة: د. على سيد الصاوى، مراجعة أ. د الفاروق زكى يونس، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٣، يوليو ١٩٩٧، ص ٢٩.

٢٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مشاركة المصريين فى الحياة السياسية، القاهرة، مجلس الوزراء المصرى، ٢٠١١.

٢٣- The Economist, Democracy index 2012: Democracy at a standstill. A report from The Economist Intelligence Unit, 2012. Available at (http://www.eiu.com/), accessed 24/8/2013.

٢٤- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مشاركة المصريين فى الحياة السياسية، مرجع سبق ذكره.

٢٥- مجلس السكان الدولى: المكتب الإقليمي لغرب آسيا شمال إفريقيا، مسح النشء والشباب في مصـــر: التقريـــر النهائـــى، القاهـرة، مجلس السكان الدولـى، ٢٠١١، ص ١٤٦.

٢٦- محمد عبد الغنى رمضان، وآخرون، التقرير الأول لرصد العمل الخيرى فى مصر، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، ٢٠١٠.

٢٧- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العمل الخيرى للأسر المصرية، تقارير معلوماتية، السنة الرابعة، العدد (٤٤) أغسطس ٢٠١٢، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى.

٢٨- Charities Aid Foundation. WORLD GIVING INDEX 2013: A global view of giving trends. December 2013. Kent. UK.

٢٩- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، دور الدين فى المجتمع المصرى، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، ٢٠١١.

٣٠- The World Values Survey Association,World Value Survey, 2008, Institute for Comparative Survey Research, Vienna - Austria.

٣١- كرم سعيد، التعليم والبناء الديمقراطي في مصر: معضلة وخبرات الحل، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٤.

٣٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفى بمناسبة اليوم العالمى لمحو الأمية، القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ٢٠١٣.

٣٣- مجلس السكان الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

٣٤- هبة حندوسة، تحليل الموقف: التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، القاهرة، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠١٠.

٣٥- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مشاركة المصريين فى الحياة السياسية، مرجع سبق ذكره.

٣٦- ماجد عثمان، وآخرون، تطلعات المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير: تقرير أولى، القاهرة، المركز المصرى لبحوث الرأى العام "بصيرة"، سبتمبر ٢٠١٢ ص ص ٣١-٣٢.

٣٧- مركز المعلومات ودعم بتخاذ القرار، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، العدد (٢٥١) المجلد (٢٢)، نوفمبر ٢٠١٣، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، ص ٧.

٣٨- الهيئة العامة للإستعلامات، مجتمع المعلومات فى مصر، ٢٠١٤، متاح على الموقع الإلكترونى

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=65318
تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠١٤./٢/٢٠

٣٩- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأى الشباب حول استخدامهم للإنترنت – تقرير مقارن. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، أكتوبر ٢٠١٠.

٤٠- المرجع السابق.

٤١- المرجع السابق.

٤٢- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المنتدى الأول: المشاركة في عمليات السياسات العامة، متاح على الموقع الإلكترونى (**www.escwa.org.lb**)، تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٠.

٤٣- السيد عليوة؛ ومنى محمود، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٤٤- على الصاوى، نحو ديمقراطية تفاعلية في مصر، أوراق للحوار إصدار دورى، الإصدار الثانى، يونيو ٢٠١١. القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى. ص ص ٣-٤.

٤٥- السيد عبد المطلب غانم، "محرر"، تقويم السياسات العامة. القاهرة، مركز البحوث والدراسات، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٢٦.

٤٦- Nyalunga , Dumisani, An Enabling Environment for Public Participation in Local Government. International NGO Journal Vol. 1 (1), pp. xxx-xxx, December 2006.

٤٧- Lanzet, Peter (eds), Political Space of Civil Society Organisations in Africa: Civil Society, Aid Effectiveness and Enabling Environment : The Cases of Burkina Faso, Ghana and Zambia. Development Effectiveness Working Group of Action of Churches Together- Alliance. Bonn, February 2011, p. 23.

٤٨- فتحى أبو الفضل، وآخرون، دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤، ص ص ١١١-١١٢.

٤٩- Lanzet , Peter (eds), op.cit., p.23.

٥٠- World Alliance For Citizen Participation. The Civicus 2013 Enabling Environment index, op.cit., p.1.

٥١- أميـرة البربـرى، عرض لفعاليات "نــدوة": حريـة وتـداول المعلومات في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، مجلة السياسية الدولية. متاحة على الموقع الإلكترونى (http://www.siyassa.org.eg/)

ويمكن مراجعة فى ذلك أيضا: أحمد حلمى مجاهد؛ وأحمد كمال هيبة؛ و مها عبد الحكيم عبد الحميد، الشفافية فى تداول المعلومات وأثرها على التنمية، ٢٥-٢٦ فبراير ٢٠١٢، مركز شركاء التنمية، القاهرة.

٥٢- محمود عبد الرؤوف كامل، دور الإعلام فى البناء الثقافى والاجتماعى للمصريين: دراسة ميدانية على عينة من رواد معرض الكتاب، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الثالث عشر لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٨-١٠ مايو ٢٠٠٧، ص ص ٢-٤.

٥٣- حنان جنيد، رؤية النخبة لدور الإعلام فى دعم المواطنة (مفهومًا وممارسة): دراسة استطلاعية، المجلة الإجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد السادس والأربعون، العدد الأول، يناير ٢٠٠٩، ص ص ٩٤-٩٥.

٥٤- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دور الإعلام في إثارة اهتمام الرأى العام بقضايا التنمية، الورقة الفنية رقم (٦)، ٢٠٠٩. ص ص ٤-٦.

Abstract

EMABLING ENVIRONMENT FOR THE EFFECTIVE CITIZEN PARTICIPATION IN THE PUBLIC AFFAIRS: DEVELOPMENT PERSPECTIVE

Mosaad Radwan

Numerous developing countries seek to deepen the nation of governance, particularly to achieve sustainable development. Literature discusses concepts and terms that assert on the citizen's participation to Approve the development agenda.

However, the fact in Egypt refers that the participation of concerned parties in drafting development policies did not fulfill the desired results. Hence, this article aims to propose a number of aspects to study enabling envionment for draft and field-test development policies participation. Moreover, it sheds light on the situation in Egypt from the perspective of suggested matrix and available resources.